منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفصل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث
في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع
وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا
نحو زكى الا فتاة ابن العلا وقرئ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو
رجا وعاصم والجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم
التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة
الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو قرئ
وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب
كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي
فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر
نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس
نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المؤنث نحو وقال
نسوة ومع الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جا الهنود
فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو
شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني
نحو الذين فانه لا يقال صبر قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب
التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به
والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب
ردي اي صحيفته والى ذلك اشار الناظم بقوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر
كالتا مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث
اوجب التذكير في الفعل نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل نحو قامت
الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين حكاه في التوضيح فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح
التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع التصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق
اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الذي امنت به بنوا اسرائيل
فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وبنحو [illegible]
حزنهن بفعول [illegible] وتصدعوا انحرفوا واجيب بان البنين في قوله بنوا اسرائيل والبنات
في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنوا لحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في
التانيث فلم يسلم فيه بالواحد فعومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في
تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير كما اذا تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان
التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة او لان
الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم جمع بحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته
اولان ال في المؤمنات اسم موصول بمعنى اللاتي وهي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع
الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول
فلان الفصل يغير الا الارجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم

أن

ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري
لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث
فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت
الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير
الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع
من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه منزل منه منزلة جزئه ثم يجي المفعول
بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما وقد يتاخر
الفعل والفاعل جميعا ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على
المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهي ست
مسايل داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل
على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه
اي الاصل ففي مسئلتين احداهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز
الفاعل من المفعول نحو ضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا
تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة
قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشاريين او موصولين او
مضافين لياء المتكلم فيمتنع في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر
بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره ونحا
لهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء
من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلا فان نص عرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان
وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد احدهما
من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عند العقلاء
باتفاق عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان
الى وقت الحاجة كما تقرر وسنفاد فانهما مجملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجايز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر
وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر
ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال واما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه
لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها
ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول
ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي ولو زال الالتباس بقرينة
لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كما لو قلت اكل الكمثرى يحيى جاز التقديم بلا خلاف
المسئلة الثانية من مسايل وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول
بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب

Copyright King Saud University

لياء المتكلم صح
عن
فقال
ضرب صح